فعل واعانة على مقصود معين واما بقرب الى قلب المهدي
اليه بطلب محبته اما المحبة في عينها واما للتوصل بالمحبة
الى غرض وراءها فالاقسام الحاصلة من هذه ستة
الاول ما عرضه للثواب في الاخرة وذلك اما ان يكون
لكون المصروف اليه محتاجا او عالما او منتسبا بنسب
ديني او صالحا في نفسه متدينا فمتى علم الاخذ
انه يعطي لحاجته لا يحل له اخذه ان لم يكن محتاجا
وما علم انه يعطى لشرف نسبه لا يحل ان علم انه
كاذب في دعوى النسب وما يعطي بعلمه فلا يحل
ان ياخذ الا ان يكون في العلم كما يفتقده المعطي
فان كان خيل اليه كما لا في العلم حتى بعثه بذلك على
التقرب ولم يكن كاملا لم يحل له وما يعطى لدينه وصلاحه
لا يحل له ان ياخذه ان كان فاسقا في الباطن فسقا
لو علمه المعطي ما اعطاه وقل ما يكون الصالح بحيث
لو انكشف باطنه لبقية القلوب ما يله اليه وانما
ستر الله الجميل هو الذي يحبب الخلق الى الخلق
وكان المتورعون يوكلون في الشرى من لا يعرف انه
وكيلهم حتى لا يسامحوا في المبيع خيفة من ان يكون
ذلك اكلا بالدين فان ذلك مخطر والتقوى خفي
كالعلم والنسب والفقر فينبغي ان يجتنب الاخذ
بالدين ما امكن القسم الثاني ما يقصد به في العاجل

غرض

غرض معين كالفقير يهدي الى الغني طمعا في خلعته
فهذه هبة بشرط الثواب لا يخفى حكمها وانما يحل عند
الوفا بالثواب المصموع فيه وعند وجود شروط
العقود الثالث ان يكون المراد اعانة بفعل معين
كالمحتاج الى السلطان يهدي الى وكيل السلطان
وخاصته ومعلم مكانة عنده فهذه هبة بشرط ثواب
يعرف بقرينة الحال فلينظر في ذلك العمل الذي
هو الثواب فان كان حراما كالسعي في تخليص ارار حرام
او ظلم انسان او غيره حرام الاخذ وان كان واجبا
كدفع ظالم متعين على كل من يقدر عليه وشهادة
متعينة فيحرم عليه ما ياخذه وهي الرشوة التي لا
شك في تحريمها وان كان مباحا كالاجر واجبا ولا حراما
وكان فيه تعب بحيث لو عري لجاز الاستيجار عليه
فما ياخذه حلال لهما وفي الفرض وهو جار مجرى
الحجام كقوله او صل هذه الفضة الى يد السلطان
ولك دينار وكان بحيث يحتاج الى نقب وعمل متقوم
او قال افتح علي فلان ان يعيني في عرض كذا او يبيع
علي بكذا او وافتقر في تخيير غرضه الى كلام طويل
فذلك جعل كما ياخذه الوكيل بالخصومة بين يدي
القاضي فليس بحرام اذا كان لا يسعى في حرام وان
كان مقصوده يحصل بكلمة لا تعب فيها ولكن تلك

Copyright King Saud University